الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر

د:شبوطي حكيم

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،
جامعة المدية
Email:ćcheboutihakim@gmail.com

Résumé

Le tourisme joue un rôle très important dans les économies des pays, et ce par les flux financiers qu'il engendre, ainsi que par sa participation à créer les emplois et par l'augmentation du P I B des états.

De ce fait les gouvernements des pays moins développés dans ce domaine sont invités à mettre en place des stratégies permettant son développement, du fait que les ressources touristiques, naturelles, culturelles, historiques….ne suffissent pas pour dire qu'un pays est un pays touristique.

A cet effet nous allons nous baser dans cette étude sur le rôle économique du tourisme, avec une approche pratique de ce secteur dans l'économie algérienne

ملخص:

تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاديات الدول، فهي تعتبر موردا اقتصاديا هاما لما تجلبه من عملة صعبة وتشغيل لليد العاملة العاطلة ورفع الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني، لذلك وجب على دول العالم الاهتمام أكثربهذا القطاع الاستراتيجي وخاصة في الدول التي تتوفر على موارد وعروض سياحية هامة، وإذا أردنا دراسة تجارب بعض دول العالم ممن تعتمد على السياحة كمورد أساسي للدخل فإننا نلمس هذا الدور بشكل واضح لقطاع السياحة في تنمية وتطوير هذه الدول، كما أن دول العالم تحتوي وتتوفر على مقدرات سياحية هامة تؤهلها لأن تكون قطبا سياحيا عالميا، لكن تختلف اهتمامات هذه الدول من دولة إلى أخرى بهذا القطاع، لذلك نجد أن هناك تفاوت في هذا المجال بحيث هناك دول سياحية وأخرى غير سياحية، ليس كون هذه الأخيرة فقيرة من ناحية المقدرات والوفورات السياحية، ولكن لقلة الاهتمام وإعطاء الأولوية لها في البرامج التنموية والتطويرية.

وعليه سنسلط الضوء في هذه الدراسة على الدور الاقتصادي للسياحة ومدى مساهمتها في التنمية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في ذلك.

مقدمة:

أصبحت السياحة من بين القطاعات الاقتصادية الهامة في دول العالم، تسعى جاهدة لتنميتها وتطويرها وتحقيق ما يعرف بصناعة حقيقية للسياحة، التي خطت خطوات عملاقة في هذا الميدان، وذلك لما لها من أثر كبير في قضايا التنمية من ناحية تدفق رؤوس الأموال وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بقيام الدولة بتوزيع مختلف المشاريع السياحية الجديدة بين مختلف الأقاليم والمناطق، مما يؤدي إلى

التوزيع العادل للدخول وتحقيق التشغيل والتنمية والتطور، إضافة إلى المساهمة في التخفيف من حدة البطالة، وذلك بخلق الاستثمارات الجديدة ومالها من آثار إيجابية على قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، لكن لا يمكن لأية دولة أن تحقق هذه الإمتيازات إن لم تكن تتمتع بموارد سياحية من شأنها جذب السائح سواء كانت هذه الموارد طبيعية، تاريخية ،دينية وثقافية أو إستشفائية، مع الإشارة إلى ضرورة توفير كل التسهيلات والخدمات التي تضمن راحة وسلامة السائح، مع الإشارة الى أن بعض الدول أصبحت أقطابا في السياحة العالمية بفضل هذه الخدمات، حيث تبقي الجهود والإستراتيجيات التسويقية الناجحة الضامن الكبير لتحقيق التدفقات السياحية اللازمة لتحقيق المزايا الإقتصادية السالفة الذكر،من خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية التي تكون محور موضوعنا هذا:

ماهو الدور الذي يمكن أن تلعبه السياحة على المستوى الاقتصادي؟

يمكن أن نناقش هذه الاشكالية ونجيب عنها من خلال المحاور التالية:

المبحث الأول:مفهوم السياحة وعلاقتها بالاقتصاد:

المطلب الأول:ماهية السياحة:بذلت الكثير من الجهود لتعريف السياحة مفهوما ينضبط مع التعاريف المختلفة لها وذلك بسبب تشابك وتعقد الأنشطة المكونة للنشاط السياحي، وكانت أولى هذه المحاولات التعريف الذي قدمه EGUYE FREULER الذي يقول فيه " السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عمليات الاستجمام وتغيير الجو والوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعية.[1]

كما قدم سنة 1910 العالم النمساوي والخبير في الاقتصاد السياسي HERMANNVON SCHULLERD كتابا عن وصف السياحة، قال فيه: "السياحة هي الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات التالية وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية دولة وترتبط بهم ارتباطا مباشرا، "ويعتبر هذا التعريف تعريفا منضبطا لأنه أقر مبدأ هاما وهو اعتبار السياحة عامل من العوامل الاقتصادية ويسمى بعامل المبادلات التجارية السياحية، وفي سنة 1942قدم الكاتبان هنزكر وكرافت(HUNZIKER ,KRAFT) في كتابيهما المعنون ب "النظرية العامة للسياحة " تعريفا للسياحة يشمل كل الروابط والتأثيرات والظواهر الطبيعية والعلاقات المادية وغير المادية التي تكون ناتجة عن إقامة السائحين، كما يلي: "السياحة هي المجموع الكلي للعلاقات و الظواهر الطبيعية التي تنتج من إقامة السائحين طالما أن هذه الإقامة لا تؤدي إلى إقامة دائمة أو ممارسة أي نوع من العمل سواء كان عملاً دائما أو عملاً مؤقتا" .[2]

وقد تم توضيح وتحديد التعاريف السابقة للسياحة من خلال مؤتمر المنظمة العالمية للسياحة المنعقد سنة 1991 بأوطاوا والذي أعطى عدة توجيهات تتعلق بكيفية جمع الإحصائيات السياحية، و قد تم تعريف

---

[1] صلاح الدين عبد الوهاب، " نظرية السياحة الدولية" ، دار الهناء للطباعة و النشر،مصر 1992،ص23.

[2] نفس المرجع أعلاه ، ص 24 .

السياحة كما يلي: " السياحة تتعلق بالأنشطة المبذولة من طرف الأشخاص أثناء أسفارهم ورحلاتهم في أماكن تختلف عن أماكن إقامتهم المعتادة لفترة متتالية والتي لا تتجاوز سنة لأغراض ترفيهية، أعمال أو أغراض أخرى ".[3]

المطلب الثاني:السياحة والاقتصاد:رغم اختلاف الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسياحة وذلك باختلاف أنواعها، فإن التجارب المأخوذة من مختلف الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، وحسب المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTT) فإن السياحة تمثل أكثر من 10% من الناتج الوطني الخام(PIB) العالمي و10.7 % من الاستثمار و11.7 % من الموارد الجبائية للدول والتي تمثل عوامل مهمة في التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن السياحة لها أثر كبير على التوازنات الاقتصادية الكبرى منها العمالة، الاستثمار...

كما أن المنظمة العالمية للسياحة قد أحصت عدد السواح لسنة 1997م بـ 625 مليون سائح مقابل 445 مليار دولار[(4)] ، كما تطورالعدد ليصبح سنة2006م 842مليون سائح مقابل 800مليار دولار[5] .

ما يشهد على أهمية هذا النشاط في الحياة الاقتصادية، وتتحدث توقعات المنظمة العالمية للسياحة عن أرقام مذهلة للسنوات 2010-2020 ، بحيث أن في سنة 2010:العدد المتوقع للسياح هو 1.018مليار سائح مع عائدات مقدرة ب1550مليار دولار،أما سنة 2020 فحسب التوقعات سيبلغ عدد السياح1.600مليار سائح مقابل مداخيل مالية مساوية ل2000مليار دولار[6].وقد ظهر اهتمام الكثير من الدول بهذا القطاع الحسّاس حيث ترجم هذا الاهتمام من طرف الحكومات في تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

الفرع الأول:الآثارالاقتصادية والاجتماعية للسياحة:بالنظر إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، تمكن المحللون الاقتصاديون من اعتبارها قطاعا اقتصاديا هاما في الاقتصاد العالمي حيث أن آثارها عديدة تكمن في تدفق رؤوس الأموال، نقل التكنولوجيا الحديثة، تخفيض البطالة بتوفير مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم.

1- تدفق الموارد المالية: تتعدد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة، فمن جهة فإن قطاع السياحة سريع التطور، حيث وصل معدل النمو السنوي عام 2004 إلي 10% وهي نسبة قياسية مقارنة بالأعوام الثلاث السابقة التي تأثرت فيها السياحة بفعل أحداث 11سبتمبر2001 ، وبذلك يمكننا تصور حجم التدفقات المالية التي يدرها هذا القطاع علي إقتصاديات الدول، وكذلك مدى مساهمته في التجارة الدولية وموازين مدفوعات الدول، وأيضا قدرته علي تحقيق الإستثمارات وتوفير مناصب العمل إلى غيرها من المزايا مثلما سيأتي ذكره فيما بعد،لكن لا يمكننا قياس هذه الأثار إن لم نقم بعملية تقييم للفعالية

---

[3] نفس المرجع أعلاه ص14 .

[4] A.MESPLIER , P.BLOC – DURAFFOUR , le tourisme dans le monde ", 4e édition , Bréal ,Paris 2000 , p 51

[5] وزارة تهيئة الإقليم،البيئةوالسياحة،المخطط التوجيهيللتهيئة السياحية،الكتاب الأول،جانفي 2008،ص27.

[6] رضا عبد السلام ،"الإتحاد الإقليمي في علاقته بالسياحة، مؤتمر شرطة دبي الدولي الثالث حول الجوانب القانونية والأمنية لصناعة السياحة، أفريل 2006،ص187.

الاقتصادية والاجتماعية للسياحة

حيث من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة كبيرة وملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية، لاسيما وأن أغلب الدول السائرة في طريق النمو بما فيها الجزائر تعاني من نقص في رصيد العملة الصعبة خارج قطاع المحروقات واللازمة لإنشاء الاستثمارات الواجبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص هذه التدفقات فيما يلي: [7]

1-مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في إنشاء الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة كبناء الفنادق والمطاعم.

2-المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد.

3-الفروق في تحويل العملات.

4-الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات إقتصادية أخرى.

5-الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين...

2-أنواع المضاعفات السياحية: يمكن تطبيق أربعة أنواع من المضاعفات السياحية وهي:[8]

-**مضاعف المبيعات:**(المبادلات)يستخدم لقياس الزيادة الإجمالية في النشاط الإقتصادي أو المبيعات بفعل الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة.

-**مضاعف الإنتاج:**وهو مشابه للمضاعف السابق حيث أنه يقيس الزيادة التي تحدث على المخزون ولا يكتفي بقياسها بالنسبة للمبيعات فقط،إذ أنه يقيس أثر الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة على مستوى الإنتاج الكلي.

-**مضاعف الدخل:**يقيس الزيادة في مستوى الناتج الإقتصادي(القيمة المضافة) (أجورومرتبات،إيجار، الفائدة وتوزيعات الأرباح) نتيجة لزيادة الإنفاق السياحي بوحدة نقدية واحدة، ويعتبر المؤشر الأكثر أهمية لمعرفة الأداء الإقتصادي لصناعة السياحة، ويستعمل من طرف المخططين لمعرفة المنافع النسبية للأنواع المختلفة للسياحة.

-**مضاعف التوظيف:**يقيس الزيادة في الوظائف الجديدة بالنسبة للإقتصاد الوطني والناتجة عن الزيادة في الإنفاق السياحي بوحدة واحدة، إن فكرة المضاعف السياحي مشتقة مباشرة من فكرة المضاعف التي جاء بها الإقتصادي "كان"والتي طورها وطبقها كينز،وتستعمل من طرف بعض الباحثين من أجل تأكيد صلاحيتها لتحليل أثار الإنفاق السياحي.

3-السياحةوالعمالة:إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية(رأسيا وأفقيا) وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة بها(مرفقية، خدمات تكميلية وأساسية وصناعات في خدمة السياحة) تمكّن من خلق العديد من

---

[7] أحمد ماهر ، عبد السلام أبو قحف ،"تنظيم و إدارة المنشآت السياحية و الفندقية "، الطبعة الثانية ، 1999 المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ص 18 .

[8] باهر سامي نخلة حنين،"الإستثمار الأجنبي وتنمية قطاع السياحة المصري"رسالة ماجستير،كلية التجارة وإدارة الأعمال،جامعة حلوان،مصر ،2002،ص58.

فرص العمل الجديدة سواء متوسطة التأهيل أو غير مؤهلة،كما تمكّن من تحقيق السلام الإجتماعي ، و يمكن أن نميّز بين التوظيف المباشر في قطاع السياحة، والتوظيف غير المباشر الذي يرتبط بالنشاطات التي تهدف إلى إشباع الاستهلاك السياحي الداخلي في القطاعات الأخرى غير القطاع السياحي (التجهيزات المختلفة، النقل، التغذية...).

4-تنمية المهارات الإدارية وخلق طبقة جديدة من المديرين:إن وجود الشركات الأجنبية في مجال السياحة يمكن أن يؤدي إلى تطوير وتحسين أنظمة وفنون الإدارة في هذا القطاع، وتبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة في هذا الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق (أي العقود الإدارية) كما هو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيليتون في جميع أنحاء العالم.كما أن السعي إلى إنشاء صناعة سياحية يتطلب منها إيجاد خبرات ومهارات إدارية وفنية مما يدفعها إلى خلق المدارس والمعاهد المتخصصة، ومراكز للبحوث وإرسال بعثات إلى الخارج[9] .

5-خلق وتنمية العلاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وقطاع السياحة:إن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك تطوير المشروعات الحالية بإمكانه أن يحقّق -إلى درجة معينة- نوعا من التكامل الرأسي والذي نعني به التوسع في اتجاهين، الأول نحو سوق تقديم الخدمة أو السلعة أما الثاني فيكون نحو المادة الخام المستخدمة أو الأنشطة المساعدة واللازمة لتقديم الخدمة أو السلعة إلى السوق، والثاني التكامل الأفقي والذي يتمثل في دخول المنظمة السياحية في إنجاز نوع محدد من النشاطات مثل التوسع في إنشاء الفنادق ويحدث هذا التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى بافتراض زيادة المشاريع السياحية،حيث أن هذا يتبعه ظهور مشروعات جديدة في قطاعات أخرى وهذا لمواجهة الزيادة في عدد السائحين.ونستطيع أن نطبق هذه الحالة على قطاع النقل فبزيادة عدد السوّاح ينتج طلب جديد على الحافلات السياحية مما يؤدي إلى الزيادة في إنتاجها وكذلك الزيادة في عدد المطاعم والزيادة في إنتاج المواد الغذائية.وتنتج عدة منافع من علاقات التكامل التي تنتج بين مختلف المشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية الداخلية والخدمية الأخرى، و يمكن تلخيص هذه المنافع في : [10]

1-تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية و توجيهها نحو استثمارات جديدة.

2-استغلال الموارد الطبيعية بشكل أفضل و ذلك لظهور أنشطة جديدة.

3-ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات السياحية والجبائية مما يمكّنها من خلق مناصب شغل جديدة .

4-تطوير وتوسيع القطاعات الخدمية الأخرى كقطاع النقل البري، الجوي، البحري وقطاع الصناعات الغذائية، لكن من أجل تحقيق هذه المزايا لا بد من وضع جملة من الضوابط خاصة فيما يخص الإسترداد فإذا كانت قوانين الدولة لا تتحكم بدرجة كبيرة في عملية الإسترداد مع عدم وجود رقابة على نفس العملية كما أن تحقيق التكامل بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى مبني على:

---

[9] أحمد ماهر " تنظيم و إدارة المنشآت السياحية " مرجع سابق ، ص 30 .

[10] احمد ماهر ، "تنظيم و إدارة المنشات السياحية "، نفس المرجع السابق، ص 22 .

-مدى قدرة هذه الأخيرة على تلبية حاجيات القطاع السياحي من ناحية الكمية والنوعية وكذلك التوقيت، فأي خلل في هذه المعايير الثلاثة قد يدفع القطاع السياحي إلى الإستيراد.

-في حالة وجود شركات أجنبية تعمل في قطاع السياحة فيجب أن لا يؤدي هذا إلى إختفاء المشاريع السياحية الوطنية وهذا حتى لا تؤثّر على العمالة.

6-تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم:إن قيام الدولة بتوجيه وتوزيع المشاريع السياحية الجديدة سواء كانت خاصة أو عامة، وطنية أو أجنبية بين الأقاليم المختلفة، قد يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم وذلك بخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة للسكان وإيصال هذه المناطق بالمناطق المتقدمة حضاريا بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية، وللدولة عدة أساليب وأدوات لتحقيق هذه السياسة كمنح المستثمرين في المناطق الريفية والنائية امتيازات جبائية ومالية وفنية.

7-أثر السياحة علي ميزان المدفوعات: يمكن قياس أثر السياحة على التبادلات الخارجية بطريقتين: سواء عن طريق التدفقات النقدية، حيث يتم هذا النوع من التقويم بالنظر إلى قسم الأسفار من ميزان المدفوعات، حيث أن هذا الحساب هو الحساب الوحيد الذي يمكّننا من إجراء مقارنات بين الدول أو عن طريق التدفقات العينية أي تدفقات الأشخاص وذلك بإحصاء عدد الداخلين إلى البلد سواء عن طريق الحدود أو في المطارات والموانئ . "تستحوذ السياحة الدولية علي5% من تقريبا من التجارة الدولية بشكل عام، وحوالي 25% إلى 30% من التجارة الدولية للخدمات،وهو ما يجعل منها قطاعا يساهم بشكل مباشر وكبير في عملية التنمية حيث تترك أثرها علي كافة القطاعات داخل الإقتصاد"[11] .

8- أثر السياحة على الإستثمار وقطاعي المواصلات والإتصالات:كما يمكن للسياحة أن تؤثر في مايلي:

1-السياحة والإستثمار:يتمثل الاستثمار المادي في خلق رأسمال حقيقي وذلك باقتناء الأراضي، بناء أو شراء بنايات، تحقيق التجهيزات أو شراء العتاد اللازم، ويولد الاستثمار في قطاع السياحة استثمارات هامة، ليس فقط في القطاع السياحي ولكن كذلك في لقطاعات الأخرى من الاقتصاد الوطني، حيث أن له أثر مضاعف لا يستهان به، وكمثال على ذلك نأخذ الاستثمارات السياحية في فرنسا وما تمثله في اقتصاد هذا البلد، باعتبار هذه الدولة دولة رائدة في هذا الميدان، حيث أنه تبعا لدراسة قامت بها (DIT)[(12)] إحدى المنظمات الفرنسية المختصة بقطاع السياحة سنة 1987 فإنه تبين أنه يمكن اعتبار السياحة كصناعة ثقيلة للخدمات، كما أن الاستثمارات السياحية مثلت 4.5 % من مجمل الاستثمارات في الاقتصاد الفرنسي سنة 1989م،ومثلّت بالعملة الصعبة 230 % فرنك جاري بين 1978م و 1992 م.وللإستثمار السياحي أثر مضاعف حيث يقول كينز " الاستثماريولّد موجة من المداخيل التي تترجم عبر النفقات

---

[11] رضا عبد السلام، مرجع سابق ، ص187.

[12] – الاستثمارات السياحية و تمويل النفقات السياحية ، لسلسلة كتب اقتصاد السياحة ، رقم 15 ، المراجع الفرنسية ، باريس ، 1990 –تحليل الاستثمارات السياحية من 1980 إلى 1993 ، تحليل و آفاق السياحة ، رقم 37 أفريل 1995 .

الاستهلاكية الجديدة والتي تدفع المؤسسات إلى رفع إنتاجها، مما يولّد موجة جديدة من المداخيل" [13]، ونفس الشيء للاستثمار السياحي، حيث أن له أثر مضاعف يتغير حسب المكان والزمان وكذلك نوع الاستثمار، وتعتبر أهمية هذا الأثر المضاعف صعبة للتقييم، وكمثال على هذا الأثر المضاعف ما إعتبره مسيرو مجموعة واليبي البلجيكية، فهذا الأثر المضاعف لحديقة تسلية يصل إلى خمس أو ستة مرات رقم الأعمال الذي تحققه [14] .

2- أثر السياحة على قطاعي المواصلات والاتصالات: يعتبر النقل عاملا مهما في تطوير السياحة والعكس صحيح، حيث أنه بدون إمكانية التنقل بصفة مؤكدة و منتظمة، فإنه لا يمكن أن يحدث أي تطور سياحي، وذلك بفعل عدم مجي السوّاح إلى المناطق التي تعاني من مشكل قلة وسائل و تجهيزات النقل،كما أن التطور التقني الذي حصل في القرن العشرين وحتى الآن، قد طوّر السياحة الجماعية وهذا بفضل تطوير السيارة والقطار والسفينة والطائرة.

كما أنه ظهرت مؤسسات نقل كبيرة تقدم خدماتها للسوّاح، فمن أجل تلبية حاجة التنقل لدى السائح وتطوير السياحة، لا بد من وجود سياسة تجهيز بالمنشآت الخاصة بالمواصلات من طرقات، أنفاق، سكك حديدية، حظائر سيارات وحافلات، الرافعات الكهربائية بالنسبة للرياضات الشتوية، بمعنى تطوير وتحديث البنية التحتية لهذا القطاع، وكذلك وسائل المواصلات بمختلف أنواعها، وبالتالي، فإن هذه التجهيزات تتضاعف بتضاعف الاحتياجات السياحية.

وكمثال على ذلك، نأخذ جزر موريس، التي كانت تشكو من نقص في أسطولها للتنقل الجوي، وبفعل تنامي السياحة الجماعية وإقبال أعداد كبيرة من السوّاح، دفع هذا الأمر بالسلطات المورسية إلى اقتناء العشرات من الطائرات، وبالتالي، فإن السياحة سمحت بتطوير قطاع النقل فيها [15].

الفرع الثاني:تجارب بعض الدول في مجال السياحة:لتوضيح ذلك نأخذ مجموعة من الدول منها:

1-فرنسا:طبقت فرنسا خطة سياحية متميزة وذلك سنة 1963م [16] والتي أنجزت حسب المبادئ والطرق النظامية المتفق عليها، حيث تتمثل هذه الخطة في إنجاز برامج وخطط تهيئة سياحية جهوية في مناطق أخرى[17] ، أما في السبعينات وحسب خطط جديدة، وكانت تهدف إلى جعل الجبال الثلجية الفرنسية خاصة جبال الألب كنموذج للتطور المخطط للمناطق المخصصة للرياضات الشتوية.

ومن 1960م إلى الثمانينات، فإن الأراضي الفرنسية كانت محور سياسات تكميلية تهدف إلى الاستغلال الأمثل للمساحات السياحية وتنظيمها، وقد اعتبرت السياحة في التخطيط الفرنسي العام في بدايته كنشاط

---

[13] قاموس النظريات و المذكرات الإقتصادية ، هاته ، باريس ، 1984 ، ص: 75 .

[14] بيير باي ، " السياحة ظاهرة إقتصادية "، ص 143 .

[15] جون بيير لوزاتو ، جيوتار ، "جغرافيا السياحة " ، ماسون جيوغرافي ، الطبعة الرابعة ، ص: 210 .

[16] طبقت هذه السياسة في منطقة rousillon– LAUguedoc .

[17] طبقت في مناطق "corse ".

اقتصادي واجتماعي، حيث تمثلت النشاطات الأولية في توفير وتطوير قدرات الاستغلال ومردودية التجهيزات، أما فيما يخص السياسات الجماعية فقد ظهرت في الثمانينات، وتجدر الإشارة إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة و المتمثلة في فتح باب المبادرة أمام المبادرات الخاصة والمؤسسات المختلفة وذلك من أجل تطوير الهياكل السياحية، حيث أن هذه المؤسسات اقتصرت على تمويل هذه المشاريع، حيث وصل هذا التمويل بين سنتي 1984 و1988 إلى 1.5 مليلر فرنك فرنسي [18] .

2-بعض التجارب في البلدان الأخرى:يوجد في البلدان المتقدمة ذات اقتصاد السوق، توافق كبير بين التطور الرأسمالي وتطوير التخصص السياحي، وهذا ما يفسره تعدّد الخطط في الستينيات في كل من إسبانيا، إيطاليا، هولندا، وبصفة أقل، في كندا والولايات المتحدة الأمريكية،كما تلعب العوامل الطبيعية والجغرافية دورا كبيرا في الاختيارات السياحية، وبالتالي ينتج عنها تنظيم واختيار كل نوع من الخطط والبرامج حسب أنواع المناطق (مناطق ساحلية، جبلية، ريفية، أو المدنية).

3- **أما في بلدان العالم الثالث:** وخاصة في إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس) والتي تخصّص من 1إلى 3 %[19] من استثماراتها للتطوير السياحي، فإنها قد اكتفت بسياسة تطوير المحطات السياحية وتهيئة المدن التاريخية (مثل القيروان بتونس، فاس ومراكش بالمغرب، قسنطينة بالجزائر) كما أن عملية تهيئة المدن الساحلية بالمرافق السياحية الضرورية تدخل أيضا في إطار سياسات دول شمال إفريقيا وذلك لاعتبارات صناعية، تجارية و جغرافية (لوجودها بالقرب من دول أوربا المتوسطية).

ففي المغرب مثلا فإنه قد تم وضع خطة ثلاثية (1965 –1967) وخطة خماسية (1968–1972) وهذا من أجل النهوض بالسياحة وتنشيطها، كما أنها مكّنت المغرب من تلبية رغبات السواح الحالية ، بالإضافة إلى أن المغرب قد تحصلت على مساعدات دولية منها مساعدة البنك العالمي، أما الخطة الخماسية الثانية (1981 –1985) فإنها سمحت للمغرب بتطوير قدرات الاستعاب في الفنادق من 10.000 إلى 20.000 غرفة في الفنادق المصنفة،ومن 5000 إلى 6000 غرفة في فنادق غير مصنفة و35000 منطقة مخصصة لإقامة الخيمات السياحية والمقطورات وهذا من أجل استقبال 2.5 مليون سائح في العام، كما أن خطتها الخماسية الثانية كانت تهدف إلى تحقيق مداخيل في 1985 م قدرت ب 700مليون دولار أي ما يعادل 8 % من الناتج الوطني الخام[20] .

وتبعت هذه الخطة خطة خماسية ثالثة (1988 –1992) بأهداف منها اقتصادية تتمثل في:

-رفع الاستثمارات الدولية بإعطاء مزايا جبائية.

-توسيع سياسة الترفيه إلى أسواق جديدة كانت مهملة مثل دول اسكندنافيا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[18] جون بيير لوزاتو جيوتار ، " جغرافيا السياحة " مرجع سابق ، ص 237 .

[19] نفس المرجع أعلاه ، ص: 238 .

[20] نفس المرجع أعلاه، ص:239 .

-تنويع لمنتجات السياحية الممنوحة وعدم اقتصارها على السياحة الساحلية، وقد تم إنجاز عدة مشاريع في طنجة تتمثل في بناء 700 فيلا وفندقين (05نجوم)، قصر للمؤتمرات ومركب للترفيه بقدرة استيعاب مقدرة ب 3500 سرير بتكلفة 15 مليار درهم ممولة من طرف مستثمر سعودي، هذا بالإضافة إلى عدة إنجازات في مناطق أخرى من المغرب سوءا في المناطق الساحلية أو الداخلية.كما أن هذه الدولة تسعى لتطوير نوعية المنتجات السياحية.

4-بريطانيا : أما بريطانيا ، فإن السلطات السياحية البريطانية تتعاون مع الوكالات العقارية العمومية من أجل حماية و تسيير المناطق الجبلية و الساحلية السياحية و ذلك وفق مجموعة من الشروط ، حيث أنشأت في هذه البلدان الحظائر الوطنية و المحميات الطبيعية.

5-الولايات المتحدة الأمريكية وكندا : فإن عملية حماية المحيط الطبيعي تشترك فيها عدة إدارات عمومية و خاصة و هذا بالنسبة للمناطق الساحلية أو الداخلية ، حيث توجد تجمعات خاصة مثل : الجمعية الوطنية لحماية الحظائر التي تساهم في تسييرها (أي الحظائر) ، فمثلا في منطقة الأبلاش ، فإنها تستعمل معدلات للكثافة من أجل إنشاء المركبات السياحية فمثلا ملعب التنس، لا يجب أن تتجاوز فيه الكثافة 2000 شخص.

وقد طبقت العديد من الدول فيما بعد مبدأ الكثافة، مثل بولونيا، حيث لا يسمح فيها أن يتجاوز عدد الغرف في الكيلومتر المربع الواحد من 10 إلى 500 غرفة وهذا حسب المناطق.

المبحث الثاني:الطلب والعرض السياحي في الجزائر:تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية في تطوّر دائم ونمو سريع على المستوى العالمي حيث أصبحت تشكل إحدى العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية في العالم وذلك للدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد، إلا أنه رغم الإمكانيات الهائلة لبلادنا في هذا القطاع، بالإضافة إلى تعدّد وتنوع المنتجات السياحية، بلغ عدد السوّاح في الجزائر سنة2006 م 1640000سائح منهم 480000سائح أجنبي ما يمثل نسبة8.5% و1160000مهاجر جزائري، أي ما يمثل نسبة 71% [21] مقيم بالخارج، مقابل مبلغ مالي مقدر ب 23.4 مليون دولار أمريكي، أي نسبة 2.6% من مجموع الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي فإن هذه الأرقام لا تعكس الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها بلادنا وعليه يتوجب على السلطات المعنية ترقية وتنمية هذا القطاع من أجل إعطاء وطننا المكانة المرموقة التي يستحقها بين الدول السياحية وفق إستراتيجية تمتد إلي غاية سنة 2025م كما سنحاول مناقشتها وكشف إيجابياتها وسلبياتها.

المطلب الأول:العرض السياحي في الجزائر:تتمتع الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومختلفة باختلاف المناطق الجغرافية للبلاد، إلى جانب تراث ثقافي وتاريخي وحرفي مهم، لكن رغم هذا الثراء فإن السلطات العمومية لم تول الاهتمام الكافي بهذا القطاع الحسّاس، وخصّصت إمكانيات محدودة من أجل ترقيته

[21] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة،الكتاب ا؛الأول ص32 .

وتطويره، ولعّل أهم سبب أدى إلى إهمال القطاع هو اكتفاء الجزائر ولمدة طويلة بالمداخيل النفطية مما أدى إلى تدهوره، فمقارنة بسيطة بين السياحة الجزائرية والسياحة في تونس أو المغرب توضّح مدى التأخّر الذي يعاني منه هذا النشاط بالإضافة إلى مشاكل أخرى أثّرت سلبا للطلب السياحي العالمي على المنتجات السياحية الجزائرية، حيث عرفت السياحة الجزائرية عدة مراحل وتطورات مختلفة يمكن حصرها في أربع مراحل أساسية بدء من السنة التي تلت إستقلال الجزائر إلي سنة 2006 وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى من 1963 م إلى 1975 م:عرف القطاع السياحي خلالها تطورا كبيرا اتسم بإنجاز العديد من المنشآت السياحية، حيث تزامنت هذه الفترة مع المصادقة على ميثاق السياحة الذي سمح بالشروع في تطبيق المخطط الأول لتنمية السياحة الجزائرية،حيث طبقت سياسة متعددة الأبعاد اتسمت بإنجاز مركبات سياحية هامة في عدة مناطق ، و بالتالي أصبحت الجزائر وجهة سياحية رائدة في المغرب العربي وذات صورة ومكانة مرموقة في الأسواق العالمية،وكسبت بلادنا هذه المكانة في السبعينيات وذلك بفضل تصدير منتجات سياحية ذات جودة عالمية تزامنا مع تنظيم ناجح للقطاع آنذاك،كما شهدت هذه الفترة فتح ممثليات سياحية في أوربا (فرنسا،ألمانيا) بالإضافة إلى إنجاز أنشطة ترقية واسعة، واعتبرت كأحسن مرحلة من مراحل السياحة الجزائرية.

المرحلة الثانية من 1976 إلى 1990: تمت المصادقة في هذه المرحلة على الميثاق الوطني الذي أعطى الأفضلية والأولوية للسياحة الشعبية على حساب السياحة الدولية، فبهدف إرضاء طلبات العمال وعائلاتهم في مجال الراحة والاستجمام فرض البعد الشعبي السياحي نفسه مزيحا البعد الاقتصادي للسياحة مما أدى إلى تراجع القطاع مما أدى إلى إنغلاق السياحة الجزائرية على نفسها،كما اتسمت نوعية المنتجات بالرداءة، وما زاد تدهور القطاع كذلك عدم اهتمام الدولة به وعدم تنميته، وكدليل على ذلك تأرجحه بين عدة وزارات (الثقافة، النقل، وزارة الداخلية).

المرحلة الثالثة من 1990 إلى 1999:اتسمت هذه المرحلة بتدهور صورة الجزائر السياحية على المستوى الداخلي والخارجي والراجع بالدرجة الأولى إلى المشكل الأمني وبالتالي اتسمت هذه المرحلة هي الأخرى بالفشل، غير أن الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها بالإضافة إلى المزايا المقدمة للمستثمرين وكذلك فتح الباب أمام الخوصصة من شأنه أن يدفع بالقطاع إلى الأمام.

المرحلة الرابعة من 2000 إلي2006:بعد تغلب الجزائر على مشكلها الأمني الذي أعتبر عائقا أساسيا أمام تطور السياحة الجزائرية لعدة سنوات بسبب عزوف الأجانب عن الوجهة الجزائرية،بدأت تدفقات السياح الأجانب تعود ولو بشكل بسيط، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلي بلادنا سنة 2006م 1640000 سائح منهم 1160000جزائري مقيم بالخارج أي ما يمثل نسبة 71% و480000 سائح أجنبي من جنسيات مختلفة خاصة الأوروبية أي ما يمثل 29%، وهذا ما يدل على انتعاش السياحة الجزائرية من جديد وخاصة مع وجود الوفورات السياحية التالية:

1-الموارد السياحية الطبيعية:تعتبر الموارد الطبيعية عنصرا أساسيا من عناصر الجذب السياحي،

وبلادنا لا تفتقر إلى هذا العامل الهام، فهي تزخر بثروات تتنوع من منطقة إلى أخرى، إذا تمنح للزائر مناظر خلابة عبر جبالها الشامخة، وتليها الأطلسي والصحراوي بالإضافة إلى اختلاف مناخها ونباتاتها من منطقة إلى أخرى،أما الصحراء أين تتقاطع واحات النخيل بالكثبان الرملية، فإنها تمنح لزوارها إحساسا بالعظمة والجمال فريدا من نوعه، لا يمكن أن يجده سائح في أي بلد آخر، خاصة عند رؤية معالمها الأثرية ونقوشها الصخرية ورسوماتها الجدارية الموجودة بالهقار والطاسيلي، وتوجد آمال كبيرة لآن تصبح الصحراء الجزائرية ، قطبا سياحيا عالميا، وذلك لما تتوفر عليه من معالم أثرية تعود إلى مئات آلاف السنين، كما توجد في الجزائر أيضا عدة مناطق محمية من طرف الدولة وتعتبر من بين أهم المحميات العالمية، مثل محمية جبال البابور، والحضيرة الوطنية للقالة، وحضيرة ثنية الحد ...[22]

2-الساحل الجزائري: يتميز الساحل الجزائري بطوله (1200 كلم) وعلوه وتكوّنه الصخري حيث أن الكتل الصخرية المشكّلة له تتجاوز في بعض الأحيان 1000 م علوا.وأنجزت بالقرب من هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن أصبحت البعض منها تكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، ومحطات حقيقية للاستحمام والترفيه، منها مدينة عنابة وبجاية ...كما أن البعض من هذه المدن حضي بتجهيزات سياحية مثل: الفنادق والقرى السياحية، والمخيمات الصيفية مثل مرسى بن مهيدي، تيقزيرت، القالة.

3-المناطق الجبلية:وتتمثل هذه المرتفعات في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، حيث أن هذه المرتفعات تشكّل فرصة كبيرة لسياحة الاستكشاف والراحة ،وقد أقيمت عدة محطات سياحية على هذه المرتفعات منها محطة الشريعة السياحية على ارتفاع 1510 م والتي تمنح للزائر فرصة ممارسة رياضية التزحلق على الثلج بالإضافة إلى جبال القبائل والتي تشكل حدائق طبيعية، أين أقيمت عليها محطة تيكجدة السياحية والتي تمنح كذلك لزائرها فرصة ممارسة الرياضات الشتوية و إمكانية التمتع بجولات للصيد البري.

4-الصحراء الجزائرية:تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها نباتاتها ومناخها كما تختلف و تتنوع هذه المناطق فيما بينها، ومن أهم محطاتها السياحية: مدينة الوادي وغرداية عاصمة واد ميزاب المنفردة بمهندستها المعمارية شكلا وطرازا وواحات الساورة (ومن بين أجمل واحاتها تاغيت وبني عباس وتميمون عاصمة القرارة بالإضافة إلى الأهقار والطاسيلي أين توجد محطة الإسكرم أعلى قمة في الهقار) حيث أن محطة الطاسيلي تعتبر أول محمية صحراوية مصنفة عالميا.وتكتنز هذه المناطق معالم أثرية غنية بالتماثيل والأحجار المصقولة وتعتبر وقفة هامة لاستقراء التاريخ، وصنفت العديد من هذه المواقع الأثرية ضمن التراث العالمي.

5-الحمامات المعدنية:كما تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعديد من الأمراض وتم إحصاء مائتين و اثنين (102) منبع للمياه المعدنية في سنة 1982، حيث يسمح

---

[22] المنتدى العربي حول السياحة ، 18/20أكتوبر 1999 م ، " السياحة عامل للحفاظ على التراث الثقافي " ، الجزائر ص 19 .

استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري وقد شيّدت أمام هذه المياه مراكز صحية و مراكز استجمام و ترفيه ومنها مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام قرقور، حمام ريغة وغيرها، وأغلبية هذه الحمامات ما تزال على حالتها و هي معروضة للاستثمار.

6-الموارد التاريخية، الثقافة والدينية:تزخر الجزائر بعدة معالم تاريخية و ثقافية جديرة بأن تلقى العناية والاهتمام الكافيين من طرف الدولة وكذا السواح، فعلى مر العصور توالت على الجزائر عدة حضارات مختلفة: منها الحضارة الفينيقية التي تمركزت في المدن الساحلية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة الخمسة قرون، وأعطى هذا الغزو لحضارة الجزائر بعدا كبيرا بتحفيز حركة عمرانية قوية، توجد آثارها في مختلف مناطق البلاد مثل مدينتي تيمقاد وجميلة، بالإضافة إلى آثار أخرى موجودة بتيبازة شرشال وغيرها، لتليها الحضارة الوندالية والبزنطية وفي الأخير الحضارة الإسلامية والتي تعاقبت من خلالها في بلدنا عدة خلافات منها الخلافة الفاطمية، بنو حماد، المرابطون، الذين نقلوا الحضارة الأندلسية والفن المعماري الإسلامي إلى بلادنا وفي الأخير الخلافة العثمانية. [23]

كما تزخر الصحراء الجزائرية بمعالم و آثار رائعة تمتاز بنقوشها الصخرية و رسوماتها الجدارية في الطاسيلي و الهقار وبذلك فإن الجزائر موطن المعالم التاريخية و الثقافية التي صنف بعضها تراثا عالميا لاحتوائه على تعبيرات حضارية متنوعة وراقية مثل مدينة غرداية العتيقة التي صنف وادها سنة 1968 م كتراث عالمي من طرف منظمة ليونيسكو. [24].

7-قدرات الاستقبال:تتنوع وسائل الإقامة في الجزائر بين الفنادق التي تتنوع ملكيتها بين القطاعين العام والخاص والجماعات المحلية، والقرى السياحية الموزعة خاصة في المناطق الساحلية والمخيمات وتتوزع هذه الأنواع حسب نوع المنتوج السياحي. غير أن هذه القدرات ليست كافية ولا ترقى إلى تنوع الموارد السياحية الجزائرية بالإضافة إلى تمركزها في الشمال الجزائري وبذلك تفويت الفرصة على ترقية وتنمية السياحة الصحراوية والجنوب الجزائري، فورثت الجزائر بعد الاستقلال 5922 سرير موزعة على السياحة الشاطئية بنسبة 50 % والسياحة الحضرية (40 %) والسياحة الصحراوية بنسبة 10 % ليرتفع بعد ذلك إلى 48332 سرير في سنة 1989 ليصل إلى أكثر من 67000 سرير في سنة 2000 [25].

وقد وصل إلى حدود 147000 سرير في نهاية سنة 2009 [26].

المطلب الثاني: الطلب السياحي في الجزائر ومشاكل قطاع السياحة.

أولا: الطلب السياحي في الجزائر:اختلف هذا الطلب على عدة فترات زمنية وذلك حسب ظروف كل فترة.

---

[23] وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ، المنتدى العربي للسياحة 18- 1993/11/19 ،السياحة عامل للحفاظ على التراث الثقافي و الطبيعي، ص:12.

[24] لمزيد من المعلومات ، أنظر الدليل السياحي ، الديوان الوطني الجزائري للسياحة ، 1992 .

[25] تقرير المجلس الإقتصادي و الإجتماعي ، " مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية " ، الدورة السادسة عشر ، الجزائر ، نوفمبر 2000 ، ص 32 .

[26] شلالي عبد القادر، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الساحة الجزائرية واقع وآفاق، المركز الجامعي بالبويرة أيام 11و12 مارس 2010.

1-حركة السواح للفترة 1970-1979:إن عدد السواح الأجانب للفترة (1970- 1979) لم يتجاوز300000 سائح وهذا يعكس السياسة السياحية للبلاد التي كانت قد همّشت السياحة الدولية.

2- حركة السواح للفترة 1980-1989:كان عدد السواح الوافدين إلى الجزائر مستقرا نوعا ما مقارنة مع الفترات السابقة حيث تراوح بين:250000 و400000 سائح على طول الفترة و بمعدل سنوي مقدر بـ 324000 سائح سنويا، وإذا ما قورنت سياحة الأجانب للجزائر مع سياحة الأجانب للمغرب، حيث أن هذه الأخيرة كانت في تزايد مستمر، فبين 1987 و1989 انتقل عدد السواح الأجانب في هذا البلد المجاور والذي له تقريبا نفس الخصائص السياحية لبلادنا من 3.2 مليون سائح إلى 3.6 مليون مما يدل على تأثّر السياحة الدولية بعدم إعطائها الأولوية التنموية في الجزائر.

3-حركة السواح للفترة 1990- 1999: إن المشكل الأمني أثر على عدد السواح المتوافدين على الجزائر حيث أن عددهم ظل يتناقص بشكل ملحوظ، ففي سنة 1990 كان عدد السواح 685815 سائح أجنبي لتسجل سنتي 1994 و1995 أقل عدد، حيث بدأ الانخفاض من سنة 1992 بنسبة 13.64% مقارنة بسنة 1991 أي انخفض العدد من 722682 سائح إلى 624096 سائح، أما بين سنتي 1994 و1993 فقد قدرت نسبة الانخفاض ب 41.22% فيما يخص السواح الأجانب و15.67 % بالنسبة للجزائريين المقيمين في الخارج،[27]أما بالنسبة لسنة 1995 فقد وصل عدد السواح الأجانب إلى 97648 سائح فقط بمعدل انخفاض مقدر بـ 70.96 % مقارنة بنسبة 1994 التي كان فيها عدد السواح الأجانب 336226 سائح[28].

4-حركة السواح للفترة 2000-2009: بظهور بوادر الاستقرار السياسي والأمني في هذه الفترة وخاصة بعد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، بدأت حركة السواح الأجانب والجزائريين تعرف تطورا، والجدول التالي رقم 01 يظهر تزايد عدد السواح خلال هذه العشرية بوضوح،كما تجدر الإشارة إلى أنه يجب أخذ هذه الأرقام بتحفّظ لأن دخول الأجانب غالبا ما يعود إلى رحلات أعمال بدلا من الاهتمام بالجانب السياحي.

كما تبدو هذه الأرقام جد ضئيلة مقارنة بأعداد السواح المتوافدين على الدولتين الجارتين تونس والمغرب لنفس الفترة المبينة في الجدول رقم 02 اللتين لهما تقريبا نفس الخصائص الجغرافية والموارد السياحية والتاريخية مع الجزائر.

---

[27] وزارة االسياحة و الصناعات التقليدية ، حركة السوّاح عبر السنوات .

[28] نفس المرجع السابق .

الجدول رقم01 :عدد السواح للسنوات:2000-2005-2006 وتوقعات 2010 في الجزائر:

السنة	2000	2005	2006	2010
عدد السواح	866000	1443000	1640000	2500000

المصدر :وزارة تهيئة الإقليم،البيئة والسياحة.

وقد استقبلت تونس والمغرب لنفس الفترة أعدادا بعيدة كل البعد عن الأرقام المحققة من طرف الجزائر علي الرغم من أن المنتج الجزائري مشابها تماما لما يعرضه هذان البلدان وفق الجدول التالي:

جدول رقم:02:عددالسواح للسنوات:2000-2005-2006 وتوقعات2010 في تونس والمغرب:

البلد/السنة	2000	2005	2006	2010
تونس	5058000	6378000	6500000	10000000
المغرب	4278000	5843000	6000000	10000000

المصدر :وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة.

ثانيا:مشاكل قطاع السياحة:تتعدد مشاكل قطاع السياحة في الجزائر مما أدى إلى تأخره بسبب جملة من المشاكل نذكر أهمها في ما يلي:

1-المشكل الأمني:رغم الدور الهام الذي تلعبه السياحة والصناعات التقليدية في الاقتصاد ورغم الإمكانيات المعتبرة والمتنوعة لبلادنا، يبقى هذا القطاع الحسّاس يسجل تأخرا ويعاني من العديد من المشاكل، فعملية مقارنة بسيطة بين نشاط القطاع في الجزائر وتونس تظهر مدى تأخر بلادنا فيه (السياحة)، فالقدرات الفندقية في تونس -بلد أصغر من الجزائر- تتجاوز (123000) سرير، في حين وصل عدد السواح الأجانب الذين زاروا تونس في عام 1991م (3.224.000 سائح) [(1)]، ليرتفع سنة1992إلى 3.500.000 سائح مع معدل يقارب 2.000.000 سائح أوربي ليصل هذا العدد إلى 5000000سنة 1999.

2-مشاكل مختلفة:كما أنه زيادة على الوضع الأمني الراهن و الذي ساهم بدرجة كبيرة في تأخر قطاع السياحة متمثلا في تراجع عدد السواح الأجانب القادمين إلى الجزائر حيث يترجم هذا التأثير بقلة و تراجع المداخيل التي كان يحققها القطاع من خلال مصاريف السواح ومن خلال المدفوعات السيادية فإنه يسجل ضعف في النتائج المحققة حيث انخفضت المداخيل من 105 مليون دولار أمريكي سنة 1990 إلى 20 مليون دولار أمريكي سنة 1998 أي ما يمثّل نسبة انخفاض بـ 81 %[(29)] وذلك رغم القدرات الهائلة لبلادنا وكذلك عدة مشاكل نوجزها فيما يلي:

أ-التأخر الاقتصادي والتكنولوجي: الذي أثّر سلبا على القطاع السياحي لأن السائح يختار الوجهة السياحية التي توفّر له كل أسباب الراحة والترفيه، كما أن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي عنصرين هامين في تحقيق رغبات السواح فهم بحاجة إلى مواصلات واتصالات متطورة ومصارف وبنوك تتسم معاملاتها

[29] تقرير المجلس الإقتصادي الإجتماعي ، مرجع سابق ، ص 51 .

بالمرونة.

ب-غلاء أسعار النقل الجوّي:في شركات النقل الجزائرية(شركة الخطوط الجوية الجزائرية) مقارنة مع الأسعار المقدمة من طرف دول أخرى.

ج-لم يستطع القطاع في أي وقت من الأوقات أن يعكس الجزائر كصورة سياحية ترقى إلى مستوى المنافسة العالمية رغم الإمكانيات الهائلة لبلادنا مثلما تمت الإشارة إليه وهذا بدوره راجع إلى عدة أسباب منها: عدم إعطاء القطاع العناية والاهتمام الكافيين وعدم اعتباره كنشاط اقتصادي منتج، بالإضافة إلى ضعف الإعلام والإشهار السياحيين سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

د-تشكّل الصيانة والنظافة النقاط السوداء في الفندقة الجزائرية وذلك راجع إلى عدم كفاءة العمال بدرجة كافية وقلة خبرتهم في هذا الميدان وكذلك نقص تكوينهم مما أدى إلى وجود خدمة ذات نوعية بعيدة نوعا ما عن معايير الخدمة الدولية (وهذا ليس في كل الفنادق) هذا بالإضافة إلى غياب ثقافة سياحية لدى العمال وكذلك الشعب الجزائري بصفة عامة.

هـ-تصرفات مستخدمي المؤسسات السياحية لا ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك لقلة تكوينهم.

و-سوء تسيير المؤسسات السياحية حيث سجلت سنة 1992م 13 مؤسسة من بين 17 مؤسسة اقتصادية عمومية للتسيير الفندقي والسياحي عجزا ماليا و بالتالي فإن صورة هذه المؤسسات تعكس حالة القطاع[30].

ز-تبقى مشاركة القطاع في خلق مناصب شغل و امتصاص البطالة جد ضئيلة، حيث أن عدد المستخدمين في هذا القطاع لا يتجاوز 10.000 عامل وهو عدد عمال مركب الحجار (وهذا في سنة 1996)[31].

ر-ضعف البنية التحتية للقطاع من مواصلات(حيث تبقى بعض المناطق السياحية معزولة لا سيما في الجنوب الجزائري الذي يعتبر موردا سياحيا هاما)، فنادق، حدائق تسلية، مدن،ملاهي،مطاعم، ...بالإضافة إلى قلتها بدرجة كبيرة.

و-تعتبر أسعار المنتجات السياحية جد مرتفعة بالنسبة للمستهلكين المقيمين بالجزائر وذلك مقارنة بنوعيتها.

ل-شبه انعدام استثمارات إعادة الاعتبار للحظيرة الفندقية (و المتمثلة في مختلف التصليحات والترميمات.

ك-مشكل العقار السياحي وصعوبة الحصول عليه بسبب عدم تهيئته وتحضيره.

ي-عدم وجود تحفيزات مالية خاصة بالمستثمرين في قطاع السياحة مثل القرض بأسعار فائدة منخفضة.

ص-قلة إقبال الشركاء لا سيما الأجانب منهم على برنامج الخوصصة للقطاع السياحي.

---

[30] وزارة السياحة ، خوصصة القطاع السياحي ، ملف إعلامي .

[31] نفس المرجع السابق .

ض–عدم وجود محيط متلائم مع متطلبات التنمية وممارسة النشاطات مثل قطاع المواصلات، البنوك ...

ط–عدم قيام الجمعيات السياحية بدور فعّال يمكّن من ترقية صورة الجزائر السياحية على المستوى الداخلي والخارجي.

ظ– تدهور التراث الطبيعي والثقافي:إن تدهور التراث السياحي الطبيعي و الثقافي متواصل سواء بفعل الإنسان أو بسبب عوامل طبيعية، و في غياب سياسة حمائية لهذه الموارد فإنها تبقى مهددة بالتشوّه و بذلك تشوّه صورة الجزائر السياحية، و قد مسّ هذا التدهور ما يلي:

أ– الشريط الساحلي:بالإضافة إلى المشكل الأمني فإن من بين أسباب تراجع عدد السواح الوافدين على الجزائر تدهور حالة الشواطئ الجزائرية بفعل رداءة مياهها لكثرة النفايات وانتشار التلوث وخاصة اختفاء الشواطئ الطبيعية وتشوه المناظر.وتشهد الشواطئ الجزائرية في موسم الاصطياف (لاسيما شهري جويلية و أوت) ازدحاما كبيرا بفعل قلة المنشآت السياحية في المناطق الداخلية حيث وصل عدد الأشخاص الذين قضوا على الأقل أربع و عشرون (24) ساعة على الشاطئ سنة 1996 ما بين اثني عشر وثلاثة عشر مليون مصطاف، كما يضاف إلى ظاهرة الاكتظاظ البشري ظاهرة الاستغلال الفوضوي لرمال الشواطئ والتي تؤثّر تأثيرا مباشرا على التوازن البيئي و على نوعية الشواطئ. وبذلك فإن السياحة الشاطئية التي تمتص نسبة 70 %[32] من المنشآت الفندقية تعاني تدهورا طبيعيا وسوء التنظيم.

ب– المناطق الصحراوية:تعاني حظيرة الطاسيلي المصنفة ضمن المناطق المحمية عالميا و التي تحتوي على بقايا حيوانات ونباتات ومناطق أثرية تضرب بأعماقها في الحضارة ما قبل التاريخ تعاني من أضرار جمة بفعل الإنسان (أكثر من الظروف الطبيعية)، وعليه توجب تجنيد نظام رقابة يسمح بالحفاظ على هذا التراث الثقافي العريق إضافة إلى تأثير الرياح والأمطار على هذه المناطق بفعل تفتيت الصخور المنقوشة والرسومات، كما أن للنمو الديموغرافي والتعمير الفوضوي والمشاكل البيئية وعدم ترميم المعالم الأثرية وعدم تطبيق القوانين المتعلّقة بحماية التراث الثقافي والتاريخي دور كبير في إتلاف هذه الموارد الثقافية، وخير شاهد على تدهور هذه الموارد حي القصبة بالجزائر والآثار الموجودة بتلمسان والتي تعرضت حتى للهدم من أجل إنجاز مشاريع بناء.

3–مشاكل قطاع الصناعات التقليدية: يعاني قطاع الصناعات التقليدية هو الآخر من جملة مشاكل تحد من تطوره ونموه، وتتمحور هذه المشاكل حول النقاط التالية:

أ–مشكل التموين بالمادة الأولية والعتاد الضروري لعملية الإنتاج، حيث أن البعض من هذه المواد الأولية أو التجهيزات لا يستطيع الحرفي الحصول عليها بسهولة.

ب–مشكل التسويق: يجد الحرفيون مشاكل جمة في تسويق منتوجاتهم التي آلت إلى الكساد مما يؤدي إلى

---

[32] تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، مرجع سابق ، ص 83 .

تباطؤ عملية الإنتاج، كما أن حرفي الأرياف يعانون من هذا المشكل بدرجة أكبر من الحرفيين المتواجدين في المناطق الحضرية.

ج–ضعف برامج التكوين و قلة وجود مراكز تكوين متخصصة مع عدم وجود نظام تمهين ملائم للصناعات التقليدية تدعمه إجراءات تشجيعية و تحفيزية.

د–صعوبة الحصول على المحلات لاسيما للحرفيين الشبان.

هـ–إهمال القطاع و لمدة طويلة من طرف السلطات العمومية مما أدى إلى تراكم مشاكله.

المبحث الثالث:برنامج ترقية السياحة في الجزائر:يهدف برنامج تنمية قطاع السياحة في الجزائر إلى تحقيق خمسة أهداف وهي:

–جعل السياحة أحد محركات النمو الإقتصادي.

–الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخري.

–التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة أي تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

–تثمين التراث التاريخي والشعائري.

–تحسين صورة الجزائر السياحية بما يضمن إستقطاب أكبر عدد من السواح.

المطلب الأول:رفع قدرات الاستقبال:إن عملية رفع قدرات الاستقبال، والتي تعد قاعدة أساسية لتوسع وتطور القطاع تحل عن طريق الاستثمار السياحي والذي من خلاله يمكن توفير مختلف مراكز الاستقبال.

1–الاستثمار:لقد تكيّف التشريع الجزائري الخاص بالاستثمار مع متطلبات اقتصاد السوق وكذلك ظروف الاقتصاد الوطني، فجاء القانون التشريعي رقم 93 – 12 المؤرخ في 1993/10/05م والذي يعتبر تحوّل هام في ميدان ترقية ودعم الاستثمار العام والخاص الوطني والأجنبي حيث أن هذا القانون يقدّم العديد من المزايا والضمانات للمستخدمين بما فيهما الاستثمار السياحي، و يستفيد من أحكام هذا القانون الاستثمارات بأنواعها الثلاثة.

–ضمانات الاستثمار في الجزائر:تدعيما لسياسة تشجيع الاستثمار, فإن الدولة الجزائرية قد عمدت إلى إعطاء كل الضمانات الضرورية للمستثمرين الخواص والعموميين، الوطنيين والأجانب، ويضمن القانون[33] :

–حرية الاستثمار لكل شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عمومي، قاطن بالجزائر أو خارجها.

–تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والفوائد المترتبة عنها إلى الخارج.

–تمنح تحفيزات جبائية و جمركية هامة.

–يمنح إمكانية اللجوء إلى المحاكم الدولية في حالة النزاعات مع للمستثمرين الأجانب.

---

[33] الوكالة الوطنية للتنمية السياحية ، الاستثمار و الشراكة في السياحة ، AMDS، 1999 ، ص 6.

-تغطية الاستثمار عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمتعلّقة بتشجيع وضمان الاستثمار.

-كما أنه لا يتم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

ومن أجل السهر ومتابعة هذه الاستثمارات، أنشأت الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار في سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94 – 319 المؤرخ في 1994/10/17 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالاستقلالية المالية وتابعة لمصالح الحكومة.

3-الامتيازات الممنوحة :تتعدد وتختلف الامتيازات الجبائية والجمركية الممنوحة في إطار هذا القانون، وذلك حسب أنماط ومواقع الاستثمارات. حيث تمنح هذه الامتيازات حسب عدة أنماط : النظام العام، النظام النوعي، النظام الخاص بالجنوب الكبير، النظام المتعلّق بالمناطق الحرة، ونظام الاتفاقيات.

-**النظام العام**:يطبق هذا النظام على الاستثمارات التي تم إنجازها في المناطق خارج المناطق الحرة.

-**النظام النوعي**:ويطبق هذا النظام على المناطق التي أعطيت لها أولوية في التنمية أو ما يسمى بمناطق التوسع الاقتصادي.

-**لنظام الخاص بالجنوب الكبير**:ويخص ولايات أقصى الجنوب الكبير و هي ولايات أدرار، اليزي، تمنراست و تندوف.

-**لنظام الخاص بالطوق الثاني من الجنوب**: و يخص الاستثمارات المنجزة في الولايات المشكلة للطوق الثاني من الجنوب والتي لها أولوية في التنمية وهي: غرداية، النعامة، ورقلة، الأغواط، وادي سوف، بسكرة والجلفة.

-**النظام المتعلّق بالمناطق الحرة**:و يتعلّق بالفضاءات المحدّدة و التي لا تخضع للأنظمة الجبائية والجمركية الداخلية، و قد ظهر هذا النظام أول ما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية، و يتم تطبيقه الآن من طرف عدد من الدول السائرة في طريق النمو مثل تايوان.

-**نظام الاتفاقيات** : ويخص الاستثمارات الهامة والاستراتيجية.

وتخص الاستفادة من المزايا المقدمة بالنسبة للأنظمة الخمسة الأولى مرحلتي الإنجاز والاستغلال.

-**المزاياالإضافية**:بالإضافة إلى هذه المزايا، توجد مزايا إضافية يمكن أن يستفيد منها المستثمرون وهي:

-المزايا المقدمة يمكن أن تحول أو يتم التنازل عنها من شخص طبيعي أو معنوي لآخر.

-يمكن أن تستفيد الاستثمارات الجاري إنجازها و التي شرع في استغلالها في غضون الخمس سنوات السابقة لصدور المرسوم التنفيذي السابق الذكر أن تستفيد من أحكامه.

-كما تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما من حيث حجم المشروع, ومميزات التكنولوجيا المستعملة وارتفاع نسبة الاندماج الإنتاجي وارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث مردودية هذه الاستثمارات على المدى الطويل من امتيازات إضافية طبقا للتشريع المعمول

به، حيث يتم إبرام اتفاقية لحساب الدولة والمستثمر، وبذلك فقد أعطيت فرصة كبيرة لتطوير الاستثمار في الجزائر بما فيها الاستثمار السياحي وبالتالي تطوير وتنمية القطاع، وتوجد عدة أسباب من شأنها أن تشجع المستثمرين على الاستثمار في قطاع السياحة نذكر منها:

4-أسباب الاستثمار في ميدان السياحة في الجزائر: يعتبر الاستثمار في ميدان السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر، ويرجع ذلك لعدة أسباب، يأتي على رأسها كون الجزائر تزخر بثروات سياحية هامة، إذا ما استغلت بالطريقة المناسبة، فإنها ستصبح قطبا سياحيا عالميا، بالإضافة إلى جملة من الأسباب الأخرى نوجزها فيما يلي:

-تعدد وتنوع مناطق الجزائر ومناظرها والتي تختلف مما يؤدي إلى اختلاف منتجاتها السياحية.

-المناخ الجيد والدافئ على طول أيام السنة مما يجعلها بلدا سياحيا على طول السنة.

-ثروات طبيعية وتاريخية مميزة وكذلك تراث ثقافي متنوع ومختلف باختلاف المناطق.

-وجود الجزائر قريبة من الأسواق المرسلة السواح لا سيما السوق الأوروبية.

-الطلب السياحي الداخلي مهم نوعا ما، وبالتالي لابد من تلبية رغبات وطلبات الوطنيين.

-اعتبار قطاع السياحة من طرف الدولة كقطاع له أولوية مما سيضمن مزايا وضمانات هامة.

5-مجالات الاستثمار وهيئات الدعم والتأطير التقني:إن سياسة الاستثمار في الجزائر تعتمد على تشجيع المبادرات الخاصة وتحفيز الشراكة وبالتالي فإن دور الدولة سوف يصبح محدودا و يقتصر على توفير الشروط الضرورية (لاسيما الظروف القانونية، المراقبة و المتابعة) من أجل قيام صناعة سياحية منسجمة عن طريق التسهيلات المتعددة المقدمة،كما تهدف هذه السياسة أيضا إلى تهيئة، تثمين واستغلال أمثل لمناطق التوسع السياحي. ومن أجل توجيه ومساعدة المستثمرين أنشأت هيئتين متخصصتين في هذا المجال وهما[34] الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والمؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، حيث تتخصص في الدراسات السياحية والفندقية.

6-أثر المزايا الجبائية على القطاع السياحي:إن تقديم المزايا الجبائية لا يعتبر من بين الأهداف التي تسعى إليها الحكومات، وذلك لما له من آثار سلبية على المداخيل الضريبية للدولة، ولكن هذه المزايا تقدم دائما لتشجيع وتنشيط قطاع اقتصادي ما أو توجيه الاستثمارات الخاصة والعامة لنشاط ما.

7-عمليات التجديد وإعادة الاعتبار:إن عملية تجديد وإعادة الاعتبار للحظيرة الفندقية العمومية تكون محل ترقية مكثّفة ومناسبة من خلال عمليات الخوصصة وذلك بمختلف أنواعها، وفي هذا الإطار جاء الأمر رقم 95 – 22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والمتعلّق بخوصصة المؤسسات العمومية، حيث أنه يحدد القواعد العامة للخوصصة، والتي هي عبارة عن نقّل أو تحويل الأصول أو رأس مال المؤسسات العامة إلى مؤسسات خاصة حسب نوعين من الأشكال.

---

[34] الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، مرجع سابق، ص:9.

الشكل الأول:يتمثل في عملية نقل وتحويل كل أو جزء من الأصول المادية والمعنوية أو كل أو جزء من رأس المال الاجتماعي التابع لمؤسسة عامة إلى مؤسسة خاصة.

الشكل الثاني:يتمثل في عملية تحويل التسيير للمؤسسات العمومية إلى المؤسسات الخاصة وهذا بواسطة صيغ تعاقدية والتي تحدّد أشكال وشروط تحويل وتطبيق التسيير، وقد خصّ هذا القانون المؤسسات التنافسية والتي من بينها مؤسسات قطاع الفندقة والقطاع السياحي، ومن بين الشروط المحددة، أن عمليات الخوصصة لا تتم الموافقة عليها وتطبيقها إلا إذا كانت تهدف إلى إعادة بعث وتنشيط وتحديث المؤسسة والحفاظ على كل أو جزء من اليد العاملة.

المطلب الثاني: تدعيم النوعية وتحسين المحيط:ويدخل في هذا الإطار تدعيم نوعية الخدمة المقدمة للسائح وتحسين المحيط السياحي مثل المدن والمناطق السياحية، وكذلك تكوين الموارد البشرية التي تعتبر هامة أيضا في تقديم النوعية الجيدة للمنتج السياحي.

1-تدعيم نوعية الخدمة:إن ترقية وتدعيم النوعية تعتبر من الأولويات لتنسيق القطاع السياحي ودفعه وضمان انطلاقة صحيحة له، ومن أجل تدعيم النوعية، فإن برنامج وزارة السياحة يتمحور حول النقاط التالية:

- متابعة عمليات التقييس ومراقبة النشاطات والمهن السياحية الخاصة.
- تكييف القانون المتعلّق بوكالات السياحة والأسفار مع المعطيات الاقتصادية الجديدة: وذلك بإعطاء هذه الوكالات صلاحيات أكبر،لأن وكالات الأسفار في بلادنا يكاد يقتصر دورها على تنظيم الرحلات خارج البلاد، بينما من المفروض أن يكون دورها عكسيا وذلك بتنظيم أسفار الأجانب نحو بلادنا وكذلك تدعيمها بكل الوسائل الضرورية.
- تصنيف المؤسسات الفندقية مع النظم الدولية.
- ضبط معايير استغلال الحمامات المعدنية.
- تنمية وظيفة مراقبة النوعية وذلك على المستوى الوطني.

2-تحسين محيط السياحة: لا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه المحيط في النشاط السياحي، حيث أنه يتوجب تحسين هذا المحيط وذلك بتضافر الجهود بين مختلف الهيئات والقطاعات (الصحة، البيئة..)، ويتحقق هذا الهدف كما يلي:

- الحماية الصحية للمناطق السياحية وذلك بمحاربة كل الأمراض المعدية التي يمكن أن تنتشر فيها وذلك بضمان التطعيمات اللازمة بالإضافة إلى إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والمتطورة في هذه.
- توفير أمن وسلامة الأشخاص والممتلكات داخل وخارج المؤسسات الفندقية والسياحية وذلك عن طريق حماية ومساعدة السواح والمسافرين والتجهيزات السياحية.

– **التسهيلات الخاصة بتنقل السواح:** ويتعلق الأمر هنا بوضع نظام لهذه التسهيلات المتمثل في تسهيل عملية منح التأشيرات للسواح وأمتعتهم، بالإضافة إلى السماح لوكلاء الأسفار والسياحة المعتمدين بالدخول إلى المطارات لاستقبال أفواجهم السياحية، بالإضافة إلى ضرورة تكييف النقل الجوي مع متطلبات الطلب السياحي ويتحقق ذلك بفتح خطوط مباشرة ودورية تربط المواقع السياحية الجزائرية بأهم الأسواق الموفدة للسواح، ووضع سياسة جزئية في ميدان تنظيم الرحلات الجوية الجماعية الخاصة وذلك من أجل اكتساب الأسواق والمحافظة عليها.

3–تكوين الموارد البشرية وتكييفها مع متطلبات السياحة العصرية:

ويتم ذلك عن طريق تكوين الموارد البشرية، حيث يعتبر تكوين العاملين والاستثمار في العنصر البشري عنصرا هاما من عناصر ترقية النشاط السياحي، حيث أنه يتوجب التركيز على الناحية الكمية والنوعية في عملية التكوين، وذلك من أجل مواكبة المقتضيات الجديدة لاقتصاد السوق، وكذلك الرفع من نوعية الخدمة السياحية المقدمة وتحسين نمط التسيير، وكذلك من أجل مجابهة المنافسة المفروضة على المنتجات سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، وقد أعطى النظام التكويني المتبّع في السبعينات نتائجه في تلك الفترة، حيث أن الهدف المسطّر آنذاك كان يدور حول ضمان التكوين الأولي في مختلف المستويات والتكوين المتواصل من أجل تحسين معلومات العمال وإعادة تأهيل المستخدمين بالقطاع، وتم خلال تلك الفترة إمداد السوق بـ 6200 عنصر [35].

ويواجه قطاع التكوين السياحي حاليا عدة صعوبات[36] تتعلق بالجوانب التالية:

– الصعوبات المادية.

– الصعوبات ذات الطابع البشري.

المطلب الثالث:تحديات تصحيح وترقية صورة الجزائر السياحية :

إن عملية تصحيح و ترقية صورة الجزائر السياحية تعتبر وظيفة استراتيجية و هامة من خلالها يتم تطوير القطاع، وذلك بسبب إقناع المستهلكين بالمنتجات السياحية الجزائرية.

وعند هذه الإستراتيجية، تلتقي كل المجهودات المبذولة على كل المستويات في الإنتاج السياحي وبالتالي لابد من أداة ترقوية ملائمة و تكون في مستوى هذا التحدي.

1–أداة الترقية ووسائلها:يعتبر الديوان الوطني للسياحة أداة الترقية الحالية في الجزائر، وبالتالي يقع على عاتقه مهمة تحسين صورة الجزائر السياحية على المستوى الخارجي والداخلي لأن الإمكانيات المادية والمالية لا تكون ضامنا لوحدها لنجاح عملية الترقية، بل لا بد من وظيفة الترقية التي تكون متماشية مع الأوضاع والظروف الحالية وتكون في مستوى وآفاق التنمية السياحية الوطنية، وقد حدّد الديوان الوطني لمهمته عدة محاور أساسية يقتحم من خلالها الميدان وهي:

---

[35] الجلسات الوطنية الأولى حول آفاق تنمية السياحة ، ورشة التكوين

[36] نفس المرجع السابق .

– تحسين وتنمية علاقاته العامة على المستوى الوطني والدولي مع مختلف المؤسسات السياحية وكذا المستهلكين.

– إنتاج وتوزيع المعلومات السياحية باتجاه الجمهور الواسع سواء على المستوى الداخلي والخارجي.

– المساهمة في أعمال وعمليات ترقية صورة الجزائر في إطار ما بين القطاعات على الصعيد المؤسساتي.

– المساهمة في عمليات ترقية الاستثمارات السياحية والصناعات التقليدية بالتعاون مع الهياكل المركزية والهيئات المتخصصة.

– تنظيم حملات إعلامية حول مواضيع ذات طابع خاص مثل المهرجانات، الأعياد الشعبية والجهوية.

2–إستراتيجية الديوان الوطني للسياحة:تتمثل مهمة الديوان على المدى القصير في عملية تحسين وتنمية علاقة الجزائر في ميدان السياحة مع أهم ممثلي السياحة، إضافة إلى ضمان تعاون المتعاملين من جهة، ومن جهة ثانية محاولة توفير الإمكانيات والمحيط اللازم للعاملين في هذا القطاع لتمكينهم من إعداد ووضع عروضهم في الوقت المناسب في الأسواق المختارة، كذلك في إطار ترقية صورة الجزائر السياحية، والتي تعتبر أساسية لضمان الطلب الداخلي والخارجي، ومن أجل الحصول على حصص في السوق الدولية يهدف الديوان إلى الوصول إلى تشخيص المؤسسات الأكثر تعبيرا عن الجزائر السياحية بمعنى آخر معرفة المؤسسات التي تعطي أحسن صورة عن الجزائر للأجانب من خلال منتجاتها المميزة، أما على المدى المتوسط فإن إستراتيجية الديوان تتمثل في أعمال ترقية وعلاقات عامة ذات وجهة محددة وهي الأسواق والبلدان الموردة للسواح، وذلك انطلاقا من مواضيع ومنتجات سياحية محددة بصورة واضحة و يتحقق هذا الهدف بإعطاء السياحة الوطنية طابعا خاصا ومميّزا يختلف عن المنتجات السياحية الأخرى لبقية البلدان، وبالتالي لابد من إنتاج منتجات ذات طابع أصيل ومتميّز وخاص ومتنوع يرتبط بالأصالة الجزائرية، لأن رغبة الاكتشاف والمعرفة والإطلاع لدى السواح تكون محفزا كبيرا على السفر، أما إذا كانت هذه المنتجات لا تتمايز عن منتجات الدول الأخرى، فإن السائح سيكتفي بأحد البلدان التي تشبه منتجاته منتجات وطننا، وعليه، فإن خطة الديوان تتمثل في ترقية المناطق السياحية لفائدة المواطن الجزائري لدفعه إلى اكتشاف بلده بالدرجة الأولى، وذلك من خلال بعض التظاهرات المحلية التي سعى الديوان لإعادة بعثها وترقيتها، كما يقوم الديوان بحملة تعتمد على دراسة الأسواق الخارجية بتنظيم عمليات ترقية من خلال المشاركة في المعارض الدولية.

خاتمة:تتلخص هذه الدراسة من خلال الاستنتاجات التي تمّ التوصل إليها والتي تعبر عن مشاكل القطاع في النقاط التالية:

–إن الضعف والتأخّر الذي يعاني منه القطاع، يفسّر بقلة الاهتمام الذي حظي به منذ الاستقلال، ففي مختلف خطط التنمية الوطنية، فإن الأولوية قد أعطيت للقطاع الصناعي على حساب السياحة بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية (الاجتماعية) على حساب السياحة الدولية، الأمر الذي أدى إلى ضعف

البنية التحتية للقطاع (قدرات الاستقبال) والتي لم تتجاوز سنة 2004 حسب الوزارة الوصية 1092 فندق بطاقة إستعاب مقدرة 82034سرير[37]، فمنذ سنة 1980م،لم تعرف المنشآت السياحية تقدما ملحوظا، سواء كان في القطاع العام أو في القطاع الخاص بالرغم من التدابير القانونية المطبقة لتحسين الاستثمار في السياحة،وأن 71 % من الفنادق غير مصنفة، و1% فقط مصنف في فئة خمسة درجات، وتبقى الكثير من المناطق السياحية معزولة وتعاني الإهمال، كما أن السياحة الصحراوية المميّزة للمنتج الجزائري لا تزال بعيدة عن تلبية الاستهلاك العالمي وبذلك يتوجب الاهتمام بها أكثر، بالإضافة إلى المنشآت التاريخية والآثار والمعالم الثقافية والمنابع الحموية.

-يعود تأخّر القطاع إلى نمط التسيير، فأغلب المؤسسات السياحية العمومية، حقّقت عجزا ماليّا.

-بالرغم من الإرادة السياسية الرامية إلى ترقية القطاع السياحي الجزائري فإن الواقع لا يعكس ذلك. -التشغيل: إن ضعف هياكل الإنجاز وقلة الاستثمارات في المجال السياحي بالإضافة إلى الأعداد القليلة للسواح المتوافدين على الجزائر أدى إلى عدم تطور القطاع ومنه قلة مناصب الشغل التي لم تتجاوز 148.000 منصب، أي نسبة 2.5 % من الأشخاص العاملين على الرغم من أن كل عشرة مناصب في العالم يعود فيها منصب لقطاع السياحة أو إثنين غير مباشرين عبر تطوير النشاطات الثانوية.

-نظام الاتصال والإعلام :يلعب الإعلام دورا إستراتيجيا في تطوير الصناعة السياحية وذلك باستعمال مختلف وسائل المتاحة، ونظرا لأهمية هذه المهمة، فإن الدول تخصّص ميزانيات معتبرة لنشاطات الترقية، وفي ظل المنافسة الحادة المفروضة في الأسواق الدولية السياحية.

الاقتراحات:من خلال هذه الدراسة للسياحة من وجهة نظر اقتصادية فإننا نقدم الاقتراحات التالية:

1-إن الاهتمام الذي بدأ يظهر في السنوات الأخيرة من أجل ترقية السياحة الجزائرية يجب أن يجسّد بمنح القطاع مكانة أكبر في سياسة التنمية.

2-إعادة النظر في الإطار العام للتنظيم والتشريع القانوني المرتبط بالقطاع بما يوافق تطوره.

3-إعطاء القطاع الخاص الأولوية في عملة تنمية السياحة أي في عمليات التسيير وإعادة الاعتبار للمنشآت القديمة والاستثمار،مع احتفاظ الدولة بوظيفة التخطيط المرن والترقية.

4-إعتماد المبادئ المنصوص عليها في المواثيق الدولية مثل القانون العالمي لأخلاقيات السياحة والذي تعتبره المنظمة العالمية للسياحة كإطار مرجعي لتنمية عقلانية ومستدامة للسياحة في مطلع الألفية الجديدة.

5-يجب على الدولة أن تقوم بتمويل الهياكل القاعدية لمناطق التوسع السياحي وهذا من ناحية تمويلها مباشرة أو في إطار المخطط البلدي للتنمية.

6-تشجيع الصناعات التقليدية في المناطق السياحية وفتح مساحات للبيع كل أيام السنة لهذه المناطق.

---

[37] الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة السياحة وتهيئة الإقليم 2008.

7-ضرورة فتح ممثليات سياحية في الدول الأجنبية لا سيما في الأسواق التي تظهر اهتمام كبير بالمنتجات الجزائرية مثل فرنسا، إيطاليا ...

8-إنشاء مؤسسة مالية لفائدة المستثمرين ترتكز على رؤوس أموال عمومية أو مختلطة.

9-خفض معدلات فوائد البنوك للمستثمرين.

10-الحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وترميمه.

قائمة المراجع:

أ – الكتب و المجلات بالغة العربية :

1-أحمد ماهر ، عبد السلام أبو قحف ،"تنظيم و إدارة المنشآت السياحية والفندقية "، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، سنة 1999.

2-أسعد حماد أبو رمان، أبي سعيد الديوهي،"التسويق السياحي والفندقي، المفاهيم والأسس العلمية"،حامد للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولي،2000.

3-جليلة حسين،"الطلب السياحي الدولي والتنمية السياحية في مصر"الإسكندرية،1994.

4-عبد الرحيم محمد عبد الله، التسويق السياحي، عمان 1988.

5-أبو قحف عبد السلام، تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث 1988.

6- "محمد البنا"، اقتصاديات السياحة ووقت الفراغ، الإسكندرية، مطابع الولاء الحديثة.

7-ماهر عبد الخالق السيسي،"صناعة السياحة،الأساسيات والمبادئ"،مطابع الولاء الحديثة،مصر 2003.

8-صبري عبد السميع،"نظرية السياحة"كلية السياحة والفنادق،جامعة حلوان،مصر ،1996.

9-صلاح الدين عبد الوهاب،"نظرية السياحة الدولية"،دار الهناء للطباعة والنشر، مصر1992.

10- مدحت حسنين،" التخصصية، السياسة العربية، نشأتها دواعيها والأهداف المرجوة منها "، مؤتمر المصاريف العربية، استنبول، تركيا، 12، 13 ماي 1990.

ب – الكتب و المجلات بالغة الفرنسية :

1- Mohamed Ben Lakhal , « Impôts et investissement » , tome2 ; collection guide pratique, 1989.

2- BROUCHAIND– B et J – LENDREVIE ,« le publicitor », Dalloz, paris,1983.

3- Claude BLANGUAR, le Hoggar, Arthaud, 1973.

4- Dictionnaire des théories économiques, Hallies, paris 1995.

5- DUMAZIDIER . j .f , « vers une civilisation de loisir »le seuil , 1962 .

6- FRANGIALLI . f , « la France dans le tourisme international », éconornica, paris 1991.

7- GAZES .G , «le tourisme en France », collection que sais-je ? N°2147, presse universitaire de France, paris, 19993.

8- GAZES .G . « le tourisme international mirage ou stratégie d'avenir » ? Hatier, paris, 1989 .

9- GAZES .G ,« le tourisme internationale », hallier, paris 1989.

10- GAZAVIER BLANDIN, « les opération de privatisation, phénomène mondiale » revue banque, N° 544,1994.

11-GIRARD TOQUER ET Michel ZINS,« Marketing du tourisme » ,2e édition , Gaétan Morin éditeur , France 1999.

12- CUIBILATO .G. «économie touristique », édition DELTA , SUISSE 1983.

13- HAMOUME DJAMEL , « la privatisation dans les pays en transition vers l'économie de marche » ISE , Alger 1993.

14-LHOTE HENRRI , « Vers D'autres TASSILI », nouvelles découverte au SAHARA, Arthaud , 1976.

15- KAIN .j-p . « développement des politiques de restauration du patrimoine de ville d'Europe occidentale » .

16- KANAFOU . R . « développement du tourisme des montagnes en France », l'information géographique, 2eme édition, paris 1985.

17- KALFIOTIS . S . « introduction de la théorie du tourisme » athées, 1972.

18-KOTLER .P. et DUBOIS .B. « marketing- management analyse planification Et contrôle », 4e édition, paris public union.

19-LANQUARE . R.. « l'économie du tourisme », collection que sais-je ? N° 2065 presse universitaire de France , paris 1994.

20- LANQUARE .R . « le tourisme international », collection que sais-je ? 1994 presse universitaire de France, paris 1993.

21- LANQUARE .R. HOLLIER .R . « le marketing touristique» collection que sais-je ? N° 1911, presse universitaire de France, paris 1993.

22- LANQUARE . R . , HOLLIER . R . , « le tourisme de santé » espaces, N° 17 , 1990 L'investissement, le tourisme et le financement des dépenses touristique, la documentation française , 1990.

23- Leonce DEPREZ ,"l'économie touristique est une croissance accessible et un développement durable" Publi book, France,2006.

LOZATO GIATART . j-p . « géographie du tourisme », Masson géographique, 4e édition, France , 1993 .

24- MACHE . H . « principe d'aménagement et de gestion » espace, N° 62 paris .

25- A. MESPLIER, P.BLOC DURAFOUR ,« le tourisme dans le monde », 4e édition , Bréal , France , 2000 .

26- Pierre PY , « droit du tourisme » , dalloze , 1996 .

27- Pierre PY, "le tourisme un phynomene economique » ;les etudes de la documentation Française,Paris, 2007.

ج رسائل الماجستير والأطروحات

بالعربية:

1/ إصدار بالقاسم ،" السياحة و التطوير"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،سنة 1985.

2/باهر سامي نخلة حنين،"الإستمثار الأجنبي وتنمية قطاع السياحة المصري"،رسالة ماجستير،كلية التجارة وإدارة الأعمال،جامعة حلوان، مصر،2002.

3/بوحدولي وحيدة،"تقويم المؤسسات السياحية العامة في إطار خوصصة الفنادق"،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1995.

4/درويش عيسى، " دراسة الاستثمارات السياحية في الأردن "رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1997 .

5/حشتولة خديجة، "التسويق الحديث بين النظرية والتطبيق"رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2000.

6/محمد عبد الرحمان حجازي،""أداء القطاع السياحي المصري في ضوء المتغيرات الدولية"،أطروحة دكتوراه،كلية التجارة،جامعة عين شمس،القاهرة،1998.

7/ محمد عباس البرسي،"الآثار التوزيعية لنمو قطاع السياحة في الاقتصاد المصري"، رسالة ماجستير،كلية التجارة،جامعة حلوان،مصر،2001.

8/شيرين عادل حسين،"تحليل أثر السياحة علي تنمية الاقتصادية في جنوب سيناء"،رسالة ماجستير،الإسكندرية،2004.

الملفات الإعلامية :

1/الاستثمار والشراكة في السياحة، الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية 1999.

2/ملف إعلامي للمنتدى العربي للسياحة"السياحة عامل للمحافظة على التراث الثقافي"الجزائر أكتوبر 1999.

3/مؤتمر شرطة دبي الدولي الثالث حول "الجوانب القانونية والأمنية لصناعة السياحة" مداخلة الدكتور رضا عبد السلام،"الاتحاد الإقليمي في علاقته بالسياحة"،أفريل 2006.

4/أيام دراسية حول تطوير السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية، جويلية 1997.

5/مدونة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصناعات التقليدية.

6/وزارة تهيئة الإقليم،البيئةوالسياحة،المخطط التوجيهيللتهيئة السياحية،الكتاب الأول،جانفي 2008.

7/الاستثمارات السياحية و تمويل النفقات السياحية ، لسلسلة كتب اقتصاد السياحة ، رقم 15 ، المراجع الفرنسية ، باريس ، 1990 –تحليل الاستثمارات السياحية من 1980 إلى 1993 ، تحليل و آفاق السياحة، رقم 37 أفريل 1995 .

8/قاموس النظريات و المذكرات الإقتصادية، هاته ، باريس ، 1984.
9/ بيير باي ، " السياحة ظاهرة إقتصادية ".
10/ تقرير المجلس الإقتصادي و الإجتماعي، " مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية "، الدورة السادسة عشر، الجزائر، نوفمبر 2000 .
11/ شلالي عبد القادر، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات لملتقى الوطني الأول حول الساحة الجزائرية واقع وآفاق، المركز الجامعي بالبويرة أيام 11و12 مارس 2010.
12/الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة السياحة وتهيئة الإقليم 2008

.